مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 08 / العـدد: 02 مكرر (الجزء الثاني) / جويلية 2019 / ص ص 191 - 207
عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندر (النوع الإجتماعي)

تمكين المرأة كآلية لتحقيق أهداف السياسة السكانية في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من النساء المتزوجات بمدينة الأغــواط

Empowerment of women as a mechanism to achieve population policy objectives in Algeria

A field study on a sample of married women in the city of LAGHOUAT

محمد تهامي [1] ، مصعب جعفورة [2]
[1] جامعة الأغواط (الجزائر) ، touhami.socio@gmail.com
[2] جامعة الأغواط (الجزائر) ، djaafouramousab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/21 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة واقع تمكين المرأة ودوره في تحقيق أهداف السياسة السكانية والمتمثلة في التحكم في عدد المواليد، لهذا سنحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة الديمغرافية الهامة (الخصوبة) لكونها المحدد الرئيسي لنمو السكان، ولفت الانتباه إليها من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من النساء المتزوجات بمدينة الأغواط، حيث تمت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من (132 إمرأة)، حيث تم اختيارهن بطريقة قصدية، وقد تم جمع بيانات الدراسة بالاعتماد على المنهج الكمي والكيفي وأداة الاستمارة.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة السكانية غير المباشر والمتمثلة في سياسية تمكين المرأة عن طريق الاهتمام بتعليمها وكذا إقحامها في سوق العمل، لها دور مباشر وواضح في التأثير على مستويات الخصوبة لدى النساء الجزائريات.

كلمات مفتاحية: التمكين، المرأة، السياسة السكانية، عمل المرأة، المستوى التعليمي.

Abstract:

this study aimed to attempt to identify the reality of women's empowerment and its role in achieving the objectives of population policy, consisted in the control of the number of births. Therefore, we will try to shed light on this important demographic phenomenon (fertility), because it is the main determinant of population growth, and to give it importance through conducting a field study on a

المؤلف المرسل: محمد تهامي، الإيميل: touhami.socio@gmail.com

ISSN: 1112 - 6752 | الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

sample of married women in the city of Laghouat, where the study was conducted on a sample of (132 women), as they were selected in an intentional manner. The study data were collected based on the quantitative and qualitative approach and the tool of the questionnaire.

The study concluded that the indirect population policy represented in the policy of empowering women by paying attention to their education as well as their involvement in the labor market has a direct and clear role in influencing the fertility levels of Algerian women.

Keywords: Empowerment, Women, Population Policy, woman's job, Educational level.

مقدمة:

يسبب النمو الديموغرافي في العالم مشاكل كبيرة لدى المجتمعات التي تحتوي على عدد سكان كبير أو معدلات خصوبة مرتفعة خاصة تلك المرتبطة بعمليات التنمية، وتحقيق التوازن بين عدد السكان وموارد العيش، لذلك سعت العديد من الدول والحكومات التي تعاني من ذلك إلى سن قوانين وتشريعات بهدف التحكم في النمو السكاني ومعدلات المواليد من خلال تنظيم عمليات الهجرة، وتنظيم الإنجاب من خلال تبني سياسات سكانية تنظيمية وقد تكون تحديدية لدى بعض الدول.

في حين تعاني دولا أخرى من إنخفاض حاد في نموها السكاني الأمر الذي قد يجعلها تنتهج سياسات مشجعة لزيادة السكان خاصة المجتمعات التي تعاني من إنخفاض نسبة الشباب وبالتالي قلة اليد العاملة.

والجزائر كغيرها من الدول أولت إهتماما بالغا بحجم السكان وعلاقته بالتنمية، حيث سنحاول في هاته الورقة البحثية إلى معرفة سبل والأليات التي طبقتها الدولة الجزائرية بهدف تحقيق التوازن ما بين عدد السكان والموارد المتاحة.

1 – الإشكالية :

بعد خروج الجزائر من وطأة الإستدمار الغاشم كانت قد تكبدت العديد من الخسائر البشرية والمادية، وكانت تعاني من نقص شديد في اليد العاملة لذلك تبنت الجزائر خلال تلك الفترة سياسة سكانية مشجعة للإنجاب بهدف تعويض الخسائر البشرية وكذا من أجل تسليم الشباب تسير عجلات التنمية خاصة أنها خلال تلك الفترة إعتمدت على اليد العاملة الخارجية في تسير البلاد، فشهد المجتمع الجزائري آن ذاك ظاهرة الزواج المبكر وكذا كثرة الإنجاب " حيث بلغت معلات الولادات في المتوسط 48.43 %، ما بين 1961-1975، وهذا راجع لتوقف الحرب

وعودة المجندين، مما أدى إلى إنخفاض معدل العزوبة النهائية، حيث إنتقلت من 36% سنة 1954 إلى 1.65 % سنة 1987" (عميرة ، 2017، ص : 59).

ومع مرور الزمن أصبحت الزيادة السكانية تفوق طاقات الدولة، فعدد التلاميذ أصبح يفوق قدرة إستيعاب المدارس والتغطية الصحية لاتكفي لسد حاجيات المواطنين، فبدأت الحكومة تفكر في إنتهاج سياسية سكانية بهدف التحكم في معدلات الزيادة المرتفعة خلال تلك الفترة وهذا ماتم بالفعل حيث تبنت الدولة البرنامج الوطني لتنظيم النسل سنة 1983 من خلال إنشاء مراكز الأمومة والطفولة في كافة التراب الوطني وإستيراد موانع الحمل وشرح أهميتها وبدأ الترويج لفكرة إستعمال موانع الحمل وكذا تكوين الأطباء والممرضات من أجل نشر الثقافة الإنجابية والتنظيمية للنسل، وبما أن السياسة السكانية غير واضحة وصريحة يمكننا القول أن الجزائر إعتمدت على آليتين الأولى تمثلت في البرنامج الوطني لتنظيم النسل والألية الثانية والمتمثلة في تمكين المرأة أو ما يطلق عليها بالسياسة السكانية غير المباشرة وهذا ماتم تطبيقه من قبل بعض الدول كتونس على سبيل المثال، ويمكننا الإستدلال بعملية التمكين من خلال الإهتمام بتعليم المرأة وكذا إقحامها في سوق العمل، بالنسبة لتشجيع التعليم " عرفت الأمية إنخفاضا مستمرا في الجزائر حسب التعدادات الخمس بسبب إرتفاع نسبة المتمدرسين نتيجة مجانية وإلزامية التعليم، حيث إنخفض معدل الأمية لدى الإناث من 85.40 سنة 1966 إلى 40.27 سنة 1998 ليسجل 24.8 سنة 2008 " (نفس المرجع السابق، ص : 65).

وبالنسبة لتشجيع عمل المرأة وإقحامها في سوق العمل " تشير المادة 36 من دستور 2016 : تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل " (هدير، 2017، ص : 08).

وقد " إرتفع التشغيل النسوي من 11.6 % من التشغيل الإجمالي في سنة 1992 إلى 18.25 % في سنة 2015 " (قوادري، 2017، ص : 21).

في ظل هاته التغيرات شهد " المؤشر التركيبي للخصوبة إنخفاض من تحقيق إلى أخر، وعند كل الفئات العمرية والمستويات التعليمية، إذ إنتقل من 4.9 طفل لكل إمرة في تحقيق 1986، الى 2.27 طفل لكل إمرأة في المسح العنقودي الثالث المتعدد المؤضراتلسنة 2006 " (عميرة ، مرجع سابق، ص : 168). " ليصل إلى 2.7 طفل كل إمرأة سنة 2017" (https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=DZ)

ومنه نطرح التساؤل التالي : هل حققت سياسة تمكين المرأة غايات السياسية السكانية الرامية إلى الحد من عدد المواليد في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

- ساهمت سياسية تمكين المرأة في مجال التعليم والعمل في خفض معلدلات المواليد.

الفرضيات الجزئية:

- ساهمت سياسية تمكين المرأة في مجال التعليم في إنخفاض خصوبتها.
- ساهمت سياسة تمكين المرأة في مجال العمل في إنخفاض خصوبتها .

3 – أهداف الدراسة :

- التعرف على أهداف السياسة السكانية في الجزائر.
- معرفة دور السياسة السكانية غير المباشرة في خفض مستويات الخصوبة البشرية .
- معرفة واقع الخصوبة لدى نساء المجتمع الجزائري عموما والأغواطي خصوصا .
- التقصي عن العوامل الاجتماعية المسؤولية على تغير مستويات الخصوبة الفعلية.
- التعرف على دور التمكين الإجتماعي للمرأة في تغير سلوكها الإنجابي .

4 – تحديد المفاهيم :

أ. تمكين المرأة :

"يراد بمفهوم التمكين لغويا، التقوية والتعزيز لوضع الأفراد والجماعات سواء الإجتماعي ، الإقتصادي ، الثقافي، أو السياسي خاصة للفئات الاجتماعية المهمشة والمقصاة من دوائر إتخاذ القرار والمبعدة عن عمليات التخطيط وتحديد الأهداف العامة للدولة والمجتمع." (بودرهم ، 2016 ، ص : 86)

كذلك " يعني هذا المفهوم امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله."

(بلول، 2009، ص : 650)

التعريف الإجرائي: ونقصد به تحسين ظروف المرأة من خلال الإهتمام بتعليمها وكذا إشراكها في سوق العمل.

ب. السياسة السكانية :

هي " برامج تشريعية أو إدارية الهدف منها تغير الإتجاهات السكانية القائمة لتحقيق رفاهية المجتمع وتهتم السياسات السكانية بصفة خاصة حول الجهود التي تبذل للإحتفاظ أو لإستعادة أو لزيادة معدل النمو السكان " (السيد، 2008، ص : 175)

وهي "جملة المبادئ الظاهرة والباطنة التي تقود السلطات العامة في ميدان القضايا الديموغرافية والتدابير التي تتخذها في ذلك" (الخفاف، 2005، ص: 8)، فهي تلك البرامج والتشريعات التي تصدر من الحكومة والجهات المختصة بهدف التأثير على المتغيرات السكانية.

التعريف الإجرائي: نقصد بالسياسة السكانية بتلك البرامج والإجراءات الحكومية المباشرة وغير المباشرة كبرامج تنظيم النسل و الإهتمام بتعليم وعمل المرأة بهدف التحكم في معدلات المواليد.

ج. الخصوبة :

"تعرف الخصوبة البشرية على أنها العملية المعقدة المسؤولة عن الإستمرار الحيوي للمجتمع، وهي تشكل ناحية أساسية في الدراسات السكانية، وتعرف خصوبة المرأة على أنها مقدرة المرأة على الإنجاب إذا توافرت لها الظروف الطبيعية " (شريف، 2015، ص : 87).

التعريف الاجرائي: تمثل الخصوبة في بحثنا العدد الفعلي للمواليد الأحياء لكل متزوجة و مازالت علاقتها الزوجية قائمة، و لا يدخل ضمن هذا العدد المواليد المتوفين وحالات الإجهاض.

د. تعريف المرأة العاملة :

هي " كل امرأة تقدم جهدا عضليا أو فكريا داخل مؤسسة معينة تحت تصرف وإشراف مسؤول مباشر مقابل أجر في إطار علاقة العمل التي تسير وفق نظام معلوم تترتب عليها حقوق وواجبات " (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1990).

التعريف الإجرائي : نقصد به المرأة المتزوجة والتي تمارس نشاط مهني خارج المنزل بهدف إكتساب أجر أو تحقيق مكانة إجتماعية.

هـ. أهداف السياسة السكانية :

يقصد بها في موضوع البحث هي النتائج المرجوا تحقيقها من خلال خفض خصوبة المرأة بفعل تفعيل سياسة تمكين المرأة في المجتمع.

5- الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

قامت بها اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق بعنوان: (تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة)، إنطلق الدراسة بجملة من التساؤلات:

- ما مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة في العراق؟
- ما هي التباينات في العوامل المساعدة لتمكين المرأة في العراق للنساء في الفئات المختلفة (المناطق، الأفواج العمرية، الحالة الزواجيه)؟
- ما هي مستويات ومجالات تمكين المرأة المختلفة في العراق (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) والجوانب التي وصلت بها النساء إلى مراحل أعلى من التمكين وتلك التي لم تصل بها؟
- ما هي التباينات في مستويات ومجالات تمكين المرأة المختلفة في العراق (إقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) بين النساء في الفئات المختلفة (المناطق، الأفواج العمرية، الحالة الزوجية)؟
- ما هي العوامل التي ترتبط بالتمكين أكثر من غيرها ؟
- ما هي فئات النساء التي توفرت لها عوامل مساعدة للتمكين ولكنهن لم يصلن إلى مستويات مرتفعة من التمكين ومحاولة التعرف على أسباب عدم انتفاعهن بتلك العوامل المساعدة؟

وقد إعتمدت هاته الدراسة على تحليل بيانات الـ I-WISH من خلال تحليل البيانات المستوفاة من استمارة النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 10.762 إمرأة، وكذلك البيانات المستوفاة من استمارة المرأة التي لم يسبق لها الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 4.811 إمرأة.

كما تم الاستعانة بنتائج الدورة الرابعة للمسح العنقودي متعدد المؤشرات mIcS4 وبعض المسوح الأخرى في بعض أجزاء التحليل لسد الفجوات الموجودة في بيانات الـ I-WISH.

تم استخدام أسلوب التحليل العاملي للحصول على دلائل لقياس قيم النوع الاجتماعي للمرأة، وقيم النوع الاجتماعي للرجل في الأسرة المعيشية التي تعيش بها، وقيم النوع الاجتماعي للمجتمع، كما تم استخدام التحليل العاملي أيضا للحصول على دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة، وكانت أهم نتائج المتوصل إليها كالتالي:

- لقد أظهرت النتائج علاقة قوية ومعنوية بين التعليم كعامل مساعد للتمكين وبين المشاركة في صنع القرار والمشاركة فيالأنشطة المجتمعية.
- التحليل أظهر علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة،التي سبق لها الزواج.
- كذلك أوضحت النتائج علاقة طردية قوية لتعليم المرأة كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل قيم، النوع الاجتماعي للمرأة والعمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى.
- قد أظهر التحليل الأثر الايجابي لعمل المرأة؛ فالنظر إلى متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة يبين أن أعلى قيمة، في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج هي للعاملات في القطاع الحكومي بينما حصدت العاملات في المنزل أو اللاتي لا يعملن أدنى متوسط.
- أما عن المشاركة السياسية، ففي حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج كانت أعلى مشاركة للاتي يعملن مع عدم وجود فروق كبيرة وفقا لطبيعة العمل، ولكن اللاتي لا يعملن سجلن أدنى نسبة مشاركة في كل الانتخابات
- كذلك أوضحت النتائج علاقة طردية قوية بين عمل المرأة كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل قيم، النوع الاجتماعي للمرأة والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى.
- لقد كشفت النتائج عن تزايد دليل المشاركة في صنع القرار الأسري (التمكين الأسري) بشكل واضح مع ارتفاع مستوى دليل قيم، النوع الاجتماعي للمرأة مما يؤشر العلاقة الطردية بينهما بالنسبة لكل النساء.
- ترتفع المشاركة السياسية أيضا مع ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة مما يؤشر على العلاقة الطردية بينهما.
- ولقد أوضحت النتائج علاقة طردية قوية بين قيم النوع الاجتماعي للمرأة والعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل التعليم، والعمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى.

- تصدرت مشاهدة التلفاز أهم هذه الوسائل للاستخدام يليها شبكة الانترنت وقد أظهر التحليل أنه في حالة النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج فإن استخدام وسائل معرفة مثل التلفزيون له تأثير موجب ،في حين كان تأثيره غير معنوي في حالة المرأة التي سبق لها الزواج. ولعل ذلك بسبب نوعية البرامج والأفلام المختارة من قبل فئة، الشابات التي لا تعزز الصورة النمطية للمرأة. (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ب ت).

الدراسة الثانية :

قام الباحث صابر بلول بعنوان (التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع)، إنطلقت الدراسة من الفرضيات التالية :

- هناك فجوة واسعة بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.
- هناك ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وبين ثقافة المجتمع وقيمه.
- هناك علاقة ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وبين ضرورة دمجها في سوق العمل والمشاركة الاقتصادية.
- هناك علاقة ارتباط بين مستوى تعليم المرأة والتشريعات وبين التمكين السياسي للمرأة العربية.
- هناك علاقة "دالة" بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية ببرامجها التي تدعم مشاركة المرأة سياسياً وبين التمكين السياسي للمرأة العربية.

تم الإعتماد على المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي وتم الإعتماد أيضا على المنهج التاريخي من أجل دراسة هذا الموضوع ، وكانت أهم النتائج كالتالي :

- هناك فجوة كبيرة جداً على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً.
- هناك ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وثقافة المجتمع العربي وقيمه، فالتمكين السياسي للمرأة العربية يتعلق بثقافة المجتمع وعاداته وقيمه التي لابد من تغييرها لكي تحل هذه القضية.
- بالفعل هناك علاقة ارتباط واضحة بين التمكين السياسي للمرأة العربية والمشاركة الاقتصادية، فالواقع يؤكد أن المرأة العربية ما تزال ناقصة الحرية الاقتصادية التي يمكن

اكتسابها من انخراطها في سوق العمل. ولابد من دخول المرأة العربية سوق العمل بشكل أكبر مما هو عليه في الوقت الحاضر.

- هناك علاقة ارتباط مؤكدة بين مستوى تعليم المرأة والتشريعات وبين التمكين السياسي للمرأة العربية، فالتعليم هو الذي يساعد المرأة وينمي من قدراتها وثقتها بنفسها ويجعلها عنصراً فعالاً في المشاركة السياسية. إذ على الرغم من تحقيق تقدم ملموس في تعليم المرأة، ماتزال الفجوة بين الجنسين موجودة في ريف الدول العربية.
- بالفعل هناك علاقة وثيقة بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية وبرامجها التي تدعم مشاركة المرأة نسبياً وبين التمكين. إن وجود الأحزاب التقدمية التي تتبنى برامج تدعم قضية التمكين السياسي للمرأة، مع تضمين برامجها بشكل مبدئي لـ (كوتا) نسائية يساعد جداً في التمكين السياسي للمرأة العربية (بلول، مرجع سابق، 2009).

6 - منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة بحثنا استلزم منا الأمر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و هو" أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة " (عبيدات وآخرون، 1999، ص : 46).

كما "يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظواهر والأحداث، كما هي من حيث خصائصها وأشكالها، والعوامل المؤثرة في ذلك فهو يدرس حاضر الظواهر والأحداث عن طريق توصيفها مع جميع جوانب والأبعاد ويهدف إلى إستخلاص الحلول وتحديد الأسباب والعلاقات التي أدت الى هذه الظواهر والأحداث " (دشلي، 2016، ص : 61) .أ

7 - أدوات جمع البيانات:

إستخدمنا تقنية الإستبيان و الذي هو عبارة " قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة بدقة ترسل إلى عدد من أفراد المجتمع الذين يكونون العينة الخاصة بالبحث " (إبراهيم،2000، ص:165).

كما يعرف الإستبيان على أنه "وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد إستمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من أفراد ويمثل الشخص الذي يقوم بملأ الاستمارة بالمستجيب " (عليان، 2001، ص : 90).

وقد وزعت الاستمارة مجموعة من النساء في أماكن مختلفة من مدينة الأغواط مثل أماكن عمل، وبعض المنازل حتى لا نهمل ربات البيوت.

8 - عينة البحث:

تم الإعتماد على العينة القصدية وهي" التي يتم إنتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكن تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة " (عبيدات، وآخرون، مرجع سابق، ص : 46) وقد تتكونت عينة دراستنا في شكلها النهائي من 134 مبحوثة.

9- عرض الجداول و تحليل وتفسير البيانات:

جدول (01): يوضح العلاقة ما بين المستوى التعليمي للمبحوثات وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم

المستوى / العدد	بدون مستوى تعليمي		تقرأ وتكتب		إبتدائي		إكمالي		ثانوي		جامعي		ما بعد التدرج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدون إجابة	1	11.1	-	-	2	20	3	15	5	10.9	2	5.4	1	14.3	14	10.6
2-1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	8.11	1	14.3	4	3
4-3	-	-	-	-	-	-	1	5	12	26.1	21	56.76	4	57.1	38	28.79
6-5	-	-	-	-	-	-	6	30	19	41.3	10	27	1	14.3	36	27.3
7-6	-	-	2	66.7	6	60	6	30	8	17.4	1	2.7	-	-	23	17.4
8-7	6	66.7	-	-	1	10	4	20	2	4.3	-	-	-	-	13	9.8
أكثر من 8	2	22.2	1	33.3	1	10	-	-	-	-	-	-	-	-	4	3
المجموع	9	100	3	100	10	100	20	100	46	100	37	100	7	100	132	100

المصدر: مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات و العدد المرغوب في إنجابه من الأطفال، حيث وجدنا أن هناك أن نسبة 28.79 % من المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن يرغبن بإنجاب ما بين 3-4 أطفال وقد دعمت هاته النسبة من طرف المبحوثات اللواتي مستواهن الدراسي جامعي بنسبة تقدر بـ 56.76 %.

في حين شكلت أقل نسبة، اللاتي ترغبن في إنجاب أكثر من 8 أطفال فنسبتهن تقدر بـ 3 % و كانت مدعومة من قبل المبحوثات اللاتي يعرفن القراءة و الكتابة بنسبة تقد بـ 33. % ، و فئة اللوتي ليس لديهن مستوى تعليمي بنسبة 22.2 %.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثات كلما قلت رغبتهن في إنجاب عدد كثير من الأطفال والعكس صحيح كلما إنخفض المستوى التعليمي زادت الرغبة في كثرة الإنجاب ، فاللواتي مستواهن التعليمي مرتفع تقل رغبتهن في غنجاب عدد كبير من الأطفال لأنه يرجع إلى إرتفاع مستواهن الثقافي وإكتسابهن ثقافة إنجابية وكذا وعيهن بخطورة كثرة الإنجاب، كما قد يعتبر الطفل لدى الكثير منهن عبئ إقتصاديا تتطلب رعايته وتربيته تخطط، على عكس النساء اللواتي مستواهن التعليمي منخفض نجدهن اكثر إنجابا وذلك قد يرجع الى عدة أسباب نذكر منها الرغبة في إنجاب المولود الذكر، كذلك يعتبر الطفل مصدر رزق لدى بعض الأسرة كونه يساهم في نشاط الأسرة خاصة الأسر التي تعتمد على نشاط الزراعية أو الرعي، كما أن كثرة الإنجاب في إعتقاد بعض النساء تثبت بها المرأة مكانتها في العائلة

.

الجدول (02): يوضح أثر المستوى التعليمي للمبحوثات على عدد المواليد الأحياء لكل إمرأة

المستوى التعليمي / عدد الولادات (ط / إ)	بدون مستوى تعليمي		تقرأ وتكتب		إبتدائي		إكمالي		ثانوي		جامعي		ما بعد التدرج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدون أطفال	-	-	-	-	-	-	-	-	5	10.9	1	2.7	-	-	6	4.5
2 – 1	-	-	1	33.3	1	10	5	25	18	39.1	30	81.1	7	100	62	47
4 – 3	1	11.1	1	33.3	4	40	13	65	22	47.8	6	16.2	-	-	47	35.6
6 – 5	5	55.6	1	33.3	5	50	2	10	1	2.2	-	-	-	-	14	10.6
7 فأكثر	3	33.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	2.3
المجموع	9	100	3	100	10	100	20	100	46	100	37	100	7	100	132	100

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الذي يبين المستوى التعليمي للمبحوثات وأثره على عدد المواليد الأحياء ، أن النسبة الأغلب كانت من نصيب فئة المبحوثات اللاتي لديهن عدد أطفال من [1– 2] بنسبة تقدر بـ 47 % ، و كانت هذه النسبة مدعومة من طرف المبحوثات ذات مستوى

ما بعد التدرج الجامعي بنسبة 100 % ، أما فئة المبحوثات اللائي لديهم ما بين [7 فأكثر] فقد بلغت نسبتهم 2.3 % ، وكانت مدعمة بالكامل من طرف الأميات بنسبة 33.3 % .

نستنتج من الاحصاءات السابقة أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال و المستوى التعليمي للنساء، بحيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة انخفض عدد أطفالها والعكس صحيح، فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد استعمالهن لموانع الحمل، فتعليم المرأة إلى جانب كونه من العوامل المباشرة لارتفاع السن عند الزواج الأول لدى النساء فإنه يزيد من معرفتهن حول مسائل تنظيم الأسرة ومنع الحمل، مثل مباعدة فترات الحمل، وأهمية الرضاعة الطبيعية للام و الطفل .

جدول (03): يبين العلاقة بين الحالة المهنية للمبحوثات وعدد الولادات الحية (طفل / امرأة)

الحالة المهنية / عدد الولادات (ط / إ)	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
بدون أطفال	5	6.7	1	1.8	6	4.5
1 – 2	43	57.3	19	33.3	62	47
3 – 4	23	30.7	24	42.1	47	35.6
5 – 6	4	5.3	10	17.5	14	10.6
7 فأكثر	-	-	3	5.3	3	2.3
المجموع	75	100	57	100	132	100

المصدر: مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلا الجدول رقم (03) الذي يبرز العلاقة بين الحالة المهنية للمبحوثات و عدد الولادات الحية (طفل / امرأة) ، حيث كانت النسبة الأكبر للسيدات اللاتي عدد أطفالهن المنجبين أحياء من طفل إلى طفلين بنسبة 47 % و قد كانت هذه النسبة مدعمة من طرف السيدات العاملات بنسبة 57.3 % ، وفي الأخير كانت فئة المبحوثات اللائي لديهن عدد أطفال من [7 فأكثر] و قد بلغت نسبتهن 2.3 % و كلهن ماكثات بالبيت بنسبة 5.3 % .

ومنه نلاحظ أن هناك اتجاه نحو التقليل من الإنجاب بالنسبة للمبحوثات العاملات عكس الماكثات بالبيت، فأغلبية السيدات المنجبات من طفل إلى طفلين هن عاملات عكس السيدات المنجبات عدد كبير من الأطفال ومنه نلاحظ أن عمل المرأة وخاصة المتعلمة يدفعها بالضرورة إلى التقليل من الإنجاب مما يدفعها ألى استخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين الولادات لذلك فقد زادت الرغبة في تنظيم الأسرة نظرا لانشغال الزوجة بالعمل خارج المنزل و

رغبة الكثير منهن في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق من ناحية أخرى، عكس الماكثة نجدها أكثر إنجابا من أجل تدعيم مكانها في الأسرة .

جدول (04): يبين العلاقة بين عدد ساعات العمل في الأسبوع وقدرة المبحوثات على التوفيق بين المسؤولية المهنية و رعاية الأطفال .

ساعات العمل / القدرة على التوفيق	10- 15سا		16 – 21سا		22 –27سا		28 سا فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدون إجابة	-	-	5	25	-	-	-	-	5	6.7
تستطيع	6	100	2	10	3	7.7	1	10	12	16
لا تسطيع	-	-	13	65	36	92.3	9	90	58	77.3
المجموع	6	100	20	100	39	100	10	100	75	100

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (04) الذي يبين العلاقة بين عدد ساعات العمل في الأسبوع وقدرة المبحوثات العاملات على التوفيق بين المسؤولية المهنية و رعاية الأطفال، نجد أن أغلبية المبحوثات العاملات لا يستطعن التوفيق المسؤولية المهنية و رعاية الأطفال حيث بلغت نسبتهن 77.3 % و كانت مدعومة من طرف المبحوثات اللاتي يتراوح الحجم الساعي الأسبوعي في العمل لديهن ما بين [22 –27 سا] بنسبة 92.3 % ، وفئة [16 – 21سا] بنسبة 65 %.

أما المبحوثات اللاتي تستطيع التوفيق بين المسؤولية المهنية و رعاية الأطفال فقد بلغت نسبتهن 16%، وكانت مدعمة من طرف المبحوثات اللاتي يبلغ حجمهن الساعي الأسبوعي في العمل ما بين [10- 15سا] بنسبة 100%، و نسبة 7.7 % لفئة [22 –27سا] .

أما المبحوثات الممتنعات عن الإجابة عن هذا السؤال فقد بلغت نسبتهن 6.7% كانت مدعمة بالكامل من طرف المبحوثات اللتي يتراوح عدد ساعات العمل في الأسبوع لديهن ما بين [16 – 21سا].

نستنتج من خلال الإحصاءات السابقة أن أغلبية المبحوثات العاملات صرّحن أنهن لا يستطعن التوفيق بين المسؤولية المهنية و تربية الأطفال بنسبة تجاوزت 77 %، وتنشأ هذه الحالة (عدم التوفيق) بسب ضغوط العمل الناجمة عن عدة أشياء أبرزها الحجم الساعي الأسبوعي لدى السيدات العاملات، إذ أن النسبة الأكبر من المبحوثات يعملن لمدة تتجاوز 20 ساعة أسبوعيا وهذا حجم ساعي كبير كما رأت 78.7 بالمائة من المبحوثات . أضف إلى ذلك إلى أن الكثير من

العاملات لا يتوقف عملهن بمجرد الخروج من مقر العمل، بل إنه يتبعها حتى إلى البيت من أجل إتمامه، وهذا ما نراه في تصريح العديد من المبحوثات، إذن عمل المرأة خارج المنزل بالإضافة إلى الحجم الساعي الكبير ينشأ حالة من عدم القدرة على التوفيق بين المسؤولية المهنية ورعاية الاطفال، وبالتالي يؤدي بالمرأة العاملة إلى ظهور ما يسمى بصراع الأدوار الذي يجبرها على استعمال وسائل منع الحمل، وبالتالي التقليل من الإنجاب.

جدول (05): بين إذا ما كانت المبحوثات تقمن بعملية مباعدة بين الولادات حسب حالتهن المهنية.

الحالة المهنية / وجود مباعدة للولادات	عاملة		ماكثة بالبيت		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	57	81.43	35	62.5	92	73.02
لا	13	18.57	21	37.5	34	26.98
المجموع	70	100	56	100	*126	100
المصدر: مخرجات برنامج spss						

* تقلص حجم العينة من 132 مبحوثة إلى 126 مبحوثة بسبب وجود 6 مبحوثات غير معنيات بالسؤال لأنهن بدون أطفال.

من خلال الجدول رقم (05) الذي يبن إذا ما كانت المبحوثات تقمن بعملية مباعدة بين الولادات وعلاقتهن بحالتهن المهنية ، فوجدنا أن الاتجاه العام من المبحوثات في هذه العينة صرحن أنهن يقمن بعملية مباعدة بين ولادتهن وكانت نسبتهن 73.02 %، و كانت هذه النسبة مدعومة من طرف السيدات العاملات بنسبة 81.43 %، تليها نسبة 62.5 % للمبحوثات الماكثات بالبيت.

أما المبحوثات المصرحات بأنهن لا يقمن بعملية مباعدة بين الولادات فقد بلغت نسبتهن 26.98 %، و كانت مدعومة من طرف السيدات الماكثات بالبيت بنسبة 37.5 %، تليها نسبة 18.57 % للمبحوثات العاملات و لا يقمن بعملية مباعدة بين الولادات.

من خلال ما سبق من إحصائيات نستنتج أن الحالة المهنية للمبحوثات أثرت على عملية المباعدة بين الولادات لديهن بحيث أن التغير الاجتماعي بخروج المرأة للعمل غير من زمن كل إنجاب و ذلك بالمباعدة بين المواليد، هذا السلوك الإنجابي الذي وجدناه عند أغلب مفردات العينة لاحظنا أنه يكون عند السيدات العاملات أكثر وضوحا لأن الوضع المهني للمبحوثات من خلال المسؤولية المهنية بالإضافة إلى ساعات العمل الكثيرة، هذا الوضع لا يسمح لهن بالتقريب بين الولادات زد على ذلك أن الفترة بين الولادة و الأخرى تكون لدى العاملة أكبر لدى السيدات الماكثات في البيت، لأن الوضعية الحالية لديهن تحتم عليهن المباعدة بين المولود و الأخر، بحيث

أنها تضطر إلى ذلك بهدف التوفيق بين العمل والإنجاب، هذا التوفيق الذين تسعى إليه أغلب النساء العاملات من أجل تحقيق التوازن بين دورها كأم و دورها كعاملة.

10 – نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة التي تبحث في تمكين المرأة كآلية لتحقيق أهداف السياسة السكانية إستخلصنا أن:

- هناك علاقة ما بين المستوى التعليمي للمبحوثات وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، حيث وجدنا أن هناك أن نسبة 28.79 % من المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن يرغبن بإنجاب ما بين 3-4 أطفال، وتوصلنا الى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثات كلما قلت رغبتهن في إنجاب عدد كثير من الأطفال والعكس صحيح كلما إنخفض المستوى التعليمي زادت الرغبة في كثرة الإنجاب.
- كما وجدنا أيضا أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وعدد المواليد الأحياء لكل إمرأة حيث وجدنا، أن النسبة الأغلب كانت من نصيب فئة المبحوثات اللاتي لديهن عدد أطفال من [1– 2] بنسبة تقدر بـ 47 %، وكانت هذه النسبة مدعومة من طرف المبحوثات ذات مستوى ما بعد التدرج الجامعي بنسبة 100 % حيث وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال و المستوى التعليمي للنساء، بحيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة انخفض عدد أطفالها والعكس صحيح ، فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد استعمالهن لموانع الحمل.
- وتوصلنا في هاته الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الحالة المهنية للمبحوثات وعدد الولادات الحية (طفل / امرأة)، حيث كانت النسبة الأكبر للسيدات اللاتي عدد أطفالهن المنجبين أحياء من طفل إلى طفلين بنسبة 47 % و قد كانت هذه النسبة مدعمة من طرف السيدات العاملات بنسبة 57.3 % ومنه وجدنا أن هناك إتجاه نحو التقليل من الإنجاب بالنسبة للمبحوثات العاملات عكس الماكثات بالبيت، فأغلبية السيدات المنجبات من طفل إلى طفلين هن عاملات عكس السيدات المنجبات عدد كبير من الأطفال .
- وإستنتجنا أن هناك علاقة بين عدد ساعات العمل في الأسبوع وقدرة المبحوثات على التوفيق بين المسؤولية المهنية و رعاية الأطفال حيث وجدنا أن أغلبية المبحوثات العاملات لا يستطعن التوفيق المسؤولية المهنية ورعاية الأطفال حيث بلغت نسبتهن 77.3 % و

كانت مدعومة من طرف المبحوثات اللاتي يتراوح الحجم الساعي الأسبوعي في العمل لديهن ما بين [22 –27 سا] بنسبة 92.3 %.

- ووجدنا أيضا أن هناك علاقة بين الحالة المهنية والمباعدة بين الولادات بحيث وجدنا أن المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يقمن بعملية مباعدة بين ولادتهن كانت نسبتهن 73.02 % ، وكانت هذه النسبة مدعومة من طرف السيدات العاملات بنسبة 81.43 % والعكس صحيح.

وهذا مايثبت صحة إفتراض الدراسة القائل "ساهمت سياسية تمكين المرأة في مجال التعليم و العمل في خفض معلدلات المواليد".

خاتمة

وفي الأخير نستنتج أن السياسة السكانية في الجزائر لعبت دورا هاما في خفض مستويات الخصوبة (المواليد) خاصة السياسة السكانية غير المباشرة والتي تجعل من المرأة وحدة أساسية لتحقيق أهدافها حيث أن إرتفاع المستوى التعليمي لدى الإناث يعتبر من العوامل الغير مباشرة الأساسية التي تؤثر في العوامل المباشرة كالسن عند الزواج الأول الذي بدوره يؤثر في الخصوبة، بالإضافة إلى أن عمل المرأة وخاصة المتعلمة يدفعها بالضرورة إلى التقليل من الإنجاب، و منه يمكننا القول أن سياسة تمكين المرأة والمتمثلة في الإهتمام بتعليم للإناث إلى جانب تشجيع خروجهن للعمل تعتبر من العوامل المؤثرة في إنخفاض مستويات الخصوبة.

الهوامش :

أولا / الكتب

1. إبراهيم، مروان عبد المجيد، (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الأردن، مؤسسة الوراق.
2. دشلي كمال (2016) ، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة.
3. السيد طارق (2008) ، علم اجتماع السكان، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
4. شريف آسيا (2015)، الظواهر الديموغرافية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
5. عبيدات محمد، وآخرون، (1999)، منهجية البحث العلمي، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
6. عليان ربحي مصطفى،(2001) ، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، الأردن، بيت الأفكار الدولية، جامعة البلقاء الأردنية.
7. عميرة جويدة (2017)، إحصاءات السكان في الجزائر، الجزائر، عالم الأفكار.

ثانيا/ المجلات العلمية

8. بلول صابر (2009)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25- العدد الثاني – سوريا.

9. بودرهم، فاطمة، (2016)، التمكين السـياسـي للمرأة في ظل العولمة، المرأة الجزائرية نموذجا، الجزائر، مجلة البحوث السياسية و الادارية، العدد التاسع المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور- الجلفة.
10. خفاف علي (2005) ، معالجة الزواج المبكر واحدة من أسـاليب معالجة النمو السـريع للسـكان (حالة اليمن)، العراق، مجلة السدير، العدد 10، جامعة دايلي.
11. قوادري عائشـة (2017) ، ولوج النسـاء مناصـب إتخاذ القرار، مجلة حقوق الطفل والمرأة، مركز الأعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، مجلة فصلية، رقم 38، الجزائر.
12. هدير مولود، (2017)، التسـاوي في ميدان التشـغيل في الجزائر، مجلة حقوق الطفل والمرأة، مركز الأعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، مجلة فصلية، رقم 38، الجزائر.

ثالثا / الوثائق الرسمية :

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(1990)، عدد 17 ،المطبعة الرسمية ، الجزائر.
14. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسـياسـات السـكانية في العراق (ب ت)، تمكين المرأة مسـاعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق، العراق .

رابعا / مواقع الأنترنيت

15. مـوقـع الـبـنـك الـدولـي : تـاريـخ الـزيـارة : 2019/04/26 السـاعـة : 19:00 https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=DZ